رئيس التحرير رئيس مجلس الادارة
فخري كريم

جريدة سياسية يومية
مع ملحق 16 صفحة

16 صفحة
500 دينار

المدى

http://www.almadapaper.net - Email: almada@almadapaper.com

العدد(1738) السنة السابعة - الاربعاء (3) آذار 2010

السابع من آذار لحظة حاسمة في تأريخ العراق منذ عام ٢٠٠٣

سياسيون :تغيير في المشهد السياسي ولكن ليس بالصورة التي تقلب الطاولة

□ بغداد- المدى

يعتبر المراقبون والمحللون السياسيون ان انتخابات السابع من آذار الحالي هي نقطة حاسمة في تأريخ العراق السياسي بعد سقوط الدكتاتورية في التاسع من نيسان عام ٢٠٠٣ ، وهذا ما دفع مبعوث الامم المتحدة الى العراق اد ميلكرت ان يقول بهذا الصدد " ان هذه الانتخابات ستكون أهم لحظة في تأريخ العراق منذ عام ٢٠٠٣".

وفي هذا الشأن اوضح حميد مجيد موسى (سكرتير الحزب الشيوعي) بأن الانتخابات المقبلة مهمة وتعقد في ظرف استثنائي وترتبط بضرورة انجاز الاتفاقات الامنية وانسحاب القوات الاجنبية من العراق ، ولتوطيد عمل المؤسسات التشريعية والتنفيذية وترسيخ قيم الديمقراطية واركان الدولة المدنية. لذا فأن مستقبل العملية السياسية مرتبط بنجاح او فشل هذه اللحظة التاريخة الذي سيقرر فيها الناخب العراقي ممثليه الذين سيحددون ملامح السلطة التنفيذية القادمة.

واضاف في حديثه لـ (المدى): تعتبر هذه المرحلة فاصلة بين مسارين مهمين بين الاوضاع السابقة بكل ايجابياتها وسلبياتها وما ستفرزه النتائج الانتخابية في المرحلة القادمة.

ويرى حميد بأن التقرير الصادر من المبعوث الخاص للامم المتحدة الذي يعتبر الانتخابات حاسمة ينطوي على بعض المبالغة لاعطاء دافع تحفيزي للناس المشاركة الكثيفة فيها ليقرر الناس مصائرهم بأنفسهم . لذا فأن العراق امام منعطف مهم في طريق استعادة السيادة والاستقلال وتوفير المستلزمات الضرورية لخروج القوات الاجنبية واعادة بناء حياته المعاصرة.

ويرى السياسي سعدي البرزنجي: ان هذا التقرير هو دفعة الى الامام لاجل المشاركة الواسعة وهي ليست بالمصيرية وانما انتخابات اعتيادية كباقي الانتخابات، ولكن ستكون المشاركة الجماهيرية اوسع من الانتخابات السابقة، كما ان هذا التنافس الانتخابي سيشهد تشتتا بالاصوات لان الكتل قد صغرت وتجزأت، ولذلك تسلسل الأولويات او القوائم التي ستفوز سيكون متغيرا وليس مماثلا للتجربة السابقة. مضيفا أن هذه الانتخابات تعود اهميتها الى نتائجها التي ستتمخض عنها اغلبية سياسية مقابل معارضة قوية.

مؤكدا ان المرحلة المقبلة ستشهد انهاء التركيبة الثلاثية للرئاسة. فيما يعده البرزنجي خطأ يرتكب ضد مصلحة العراق الذي لم يستقر بعد سياسيا ودستوريا فالعراق مايزال في المرحلة الانتقالية، وان التوافق السياسي يختلف عن المحاصصة فالاخيرة تشدد وتعنت في ان يحصل المكون الفلاني على مناصب معينة ، فيما التوافق هو تقريب وجهات النظر بين الاطراف المختلفة للخروج بنتائج ايجابية وحل الازمات والمشاكل السياسية، وهو مناسب للطبيعية العراقية المتعددة الطوائف والاعراق والمذاهب السياسية .

فيما يرى عزت الشابندر بأن هذه الانتخابات مهمة جدا موضحا : أننا سنخوضها وهي الاولى ضمن القانون الانتخابي الجديد الذي يضمن حق التصويت بالقائمة المفتوحة ، ولاول مرة سيساهم الناخب بالاختيار المباشر لمرشحيه وممثليه القادمين للبرلمان.

ويرى الشابندر بأن اختيار الشعب هذه المرة سيكون بعد فشل الدافع العاطفي والتأثير بالرموز الدينية .والشارع العراقي سوف يصوت وهو قد اكتسب خبرة من اخطاء الماضي ومن الحياة البرلمانية الاخيرة التي استمرت لاربعة سنوات سمع فيها الكثير من الوعود والعهود.

كما ويجد الشاهبندر بأن المرحلة المقبلة هي مرحلة الاستحقاقات الانتخابية لان الاغلبية ستكون اغلبية سياسية وسيكون الاستحقاق ديمقراطيا ولن تكون هناك ديمقراطية توافقية.

فيما اعتبرها النائب حسن السنيد بأنها مهمة جدا في تاريخ العراق السياسي الحديث لانها تنقل العراق من مرحلة الحرب الاهلية والتوترات الطائفية والاستقطابات الضيقة الى مرحلة الحراك السياسي ووجود برلمان قوي سيحرك الماكنة السياسية.

وبين السنيد بأن الانتخابات ستؤسس لمشهد عراقي طويل المدى ليس لاربع سنوات فقط وانما ربما لاكثر من عشر سنوات قادمة ويعود هذا الى الاستقرار السياسي والابتعاد عن البرامج الانتخابية الطائفية والخلاص من سطوة الارهاب والابتعاد عن المؤثرات التي تجبر الناخب على التصويت لمكون دون الاخر، وانها ستضمن مستقبل الكتل السياسية.

فيما اوضح المحلل السياسي ابراهيم الخياط بأن اهمية هذه الانتخابات تتلخص في التحسن الامني الواضح الذي شهدته مناطق كثيرة في العراق والتي كانت قد اجبرت على عدم المشاركة في سنة ٢٠٠٥ بسبب الارهاب وسيطرة الميليشيات والعصابات المسلحة وعدم بسط سيطرة الدولة على كل مناطق العراق وعدم تفهم الكثير من العراقيين لمديات التغيير. اما الان فقد تبدلت الاوضاع وفقدت الادعاءات الطائفية والحزبية الضيقة اهميتها ودورها في هذه الانتخابات، ما جعل العملية تكون اصعب امام الكتل السياسية في اقناع الناخب العراقي ، بعد ان كانت هذه الكتل من السهولة عليها ان تدغدغ عواطف الناخب بالكلمات والبرامج الطائفية.

ويعتقد الخياط بأن القوائم الان تدرك جيدا اهمية المرحلة القادمة واهمية الانتخابات لذلك استقرأت الواقع وابتعدت حتى في اسمائها وشعاراتها وملابس مرشحيها عن الرموز والدعايات الطائفية رغم ان الكثير من هذه الكتل هي اسلامية لكنها استقطبت معها شخصيات مختلفة وباتجاهات فكرية وسياسية متنوعة وهذا دليل على ان المراهنات الطائفية قد اختفت.

واشار الخياط بأنها ستغير من الواقع السياسي العراقي بكل مفاصلة ولكن ليس بالسرعة التي نتوقعها،التي تقلب الطاولة، ولكن سيتدرج الوضع الى الافضل والاهم بأننا سنتخلص من المحاصصة والطائفية السياسية.

بعد عرضها اعترافات المتورطين بتفجيرات الخارجية

عمليات بغداد تدعو المواطنين إلى عدم تصديق إشاعات تعكير الاجواء الانتخابية

□ بغداد / المدى

دعت قيادة عمليات بغداد المواطنين إلى عدم تداول وترويج الاشاعات التي يحاول الارهابيون نشرها بهدف تعكير الاجواء الانتخابية.

وقال المتحدث باسم قيادة عمليات بغداد اللواء قاسم عطا لـ(المدى): ان بعض المغرضين يحاولون بث سمومهم عن طريق الاشاعات الرامية إلى ارباك العملية الانتخابية، واضاف: ان الاجهزة الامنية ستلاحق كل من يحاول تعكير العملية الانتخابية عبر بث الاشاعات الكاذبة. ودعا عطا إلى اعتماد الاخبار الرسمية الصادرة من المسؤولين.من جهة اخرى عرضت الشرطة العراقية أمس اعترافات المتهمين في تفجيرات وزارة الخارجية الدامية التي وقعت في الـ ١٩ من آب اغسطس الماضي واطلق عليها انذاك بهجمات الاربعاء الدامي وتسببت في اصابة ومصرع المئات .

وعرض المتحدث باسم قيادة عمليات بغداد اللواء قاسم عطا خلال مؤتمر صحفي عقده أمس تسجيلات مصورة لاعترافات اثنين قال انهما شاركا في تفخيخ السيارة التي استهدفت وزارة الخارجية.

وقال ان المتهم الاول يدعى محمد خالد وشارك في تفخيخ الشاحنة التي استهدفت الوزارة من خلال مزج مواد التفجير بمنزله في حي الحسين غرب بغداد ثم قام بنقل الشاحنة وتسليمها الى الانتحاري الذي نفذ الهجوم.

واوضح:ان المتهم الاول فر بعد ذلك الى محافظة نينوى شمالي العراق حيث اعتقل هناك بعد فترة اثناء محاولته تنفيذ هجوم اخر في المحافظة.

اما المتهم الثاني ويدعى عبد الرحمن تركي فقد ذكر خلال التسجيل انه شارك في عملية تفخيخ العجلة المفخخة في حي الحسين وان الانتحاري الذي نفذ الهجوم كان عراقي الجنسية.

وقال اللواء عطا: ان المتهمين كانا على علاقة بإرهابيين اجانب وقد تم اعتقال اثنين ممن يحملون الجنسيات العربية لدى اعتقال المتورطين في الهجمات.

يذكر ان هجوم الاربعاء الدامي الذي استهدف الخارجية العراقية تسبب في مصرع واصابة نحو ٧٠٠ شخص علاوة على تدمير واجهة مبنى وزارة الخارجية القريبة من المنطقة الخضراء .وفي سياق متصل اعلنت قيادة عمليات بغداد قاسم عطا امس الثلاثاء، انهم تمكنوا من إلقاء القبض على اربعة من منفذي تفجير وزارة الخارجية بينهم اثنان من العرب في منطقة حي الجامعة غربي بغداد.

واوضح عطا في مؤتمر صحفي ان "قوة من اللواء ٥٤ بقيادة الفرقة السادسة من الجيش العراقي تمكنت من إلقاء القبض على منفذي تفجير وزارة الخارجية الارهابي"، مبينا انهم كل من "الارهابي محمد خالد بصحبته اخر يحمل الجنسية السورية، والارهابي عبد الرحمن ياسين تركي بصحبته اخر سعودي الجنسية".

واضاف عطا ان "عملية إلقاء القبض تمت بناء على معلومات استخباراتية دقيقة وبمصاحبة احد المصادر الذي قام بتبليغ القوات الامنية التي استجابت سريعا للتنفيذ".

المالكي يرحب بعلاقات جيدة مع دول الجوار لكن من دون أحلاف

□ القاهرة (رويترز) -

رحب رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي في حوار أذيع أمس بوجود علاقات طيبة مع دول الجوار لكن على ألا تكون مبنية على أساس تحالفات ومحاور.

وفي الحوار الذي أجرته قناة بي.بي.سي العربية وحصلت رويترز على مقتطفات منه قبل بثه قال المالكي: ان بلاده ترحب بأفضل العلاقات مع ايران وسوريا والسعودية وتركيا "شرط ألا تكون مبنية على قاعدة تحالفات ومحاور."

وردا على سؤال عن دعوة أطلقها الرئيس الايراني محمود أحمدي نجاد خلال زيارته سوريا الاسبوع الماضي بأن يكون العراق حليفا لايران قال المالكي "العراق يرحب بعلاقات طيبة مع ايران شريطة ألا تكون مبنية على أساس أحلاف."

وأضاف أن العلاقة بين الجانبين ينبغي أن تكون قائمة على الصداقة "لا تدخل ولا دعم سياسي ولا عسكري." وقال ان المنطقة دفعت ثمن المحاور التي أدت الى تصادمات اقليمية.

وحول عدم تعيين السعودية سفيرا لها في بغداد حتى الان قال المالكي " كنت قد بدأت زياراتي الخارجية بالسعودية بهدف تحسين العلاقات معها. فاذا رغبوا في تحسين العلاقات فأهلا وسهلا واذا أصروا على القطيعة فهم أحرار في ذلك."

وفيما يتعلق بامكانية الائتلاف مع الاكراد أو مع جماعات أخرى لتحقيق أغلبية بعد الانتخابات العراقية التي تجرى في السابع من مارس اذار أكد المالكي تصريحات أدلى بها هذا الاسبوع من ضرورة اقامة تحالفات لدى تشكيل الحكومة القادمة.

وقال المالكي زعيم كتلة ائتلاف دولة القانون: انه سيتحالف مع من يتفق مع "ثوابتنا المعلنة والقائمة على أساس وحدة العراق ومواجهة الارهاب وفض الميليشيا والتصدي لنظام المحاصصة واستثمار أمثل لثروات البلد وعلاقات طيبة مع دول العالم وحل المشاكل على أساس المصالح المتبادلة وحماية أرض العراق من التدخلات الخارجية."

وتابع قائلا "ان المطلوب أن يضع مجلس الرئاسة حدود هذه المحافظات ثم يرسلها الى مجلس النواب للتصويت عليها.. بعدها يتم تقرير مصير هذه المحافظات."

وأضاف "واذا أصبحت هيئة الرئاسة شخصا واحدا بدلا من ثلاثة في الفترة الرئاسية القادمة فانه (أي الرئيس) يستطيع تقديم مقترحات لرسم الحدود."